

والاثر ان يكون كالمصاحفة كفاً حقيقياً وقد يقال المانع
والحق ان الامان ان يكون في المدركه او الحراية وقد
يجاب بخصوص الدعوى باسماء الفاعل التي بمعنى الحدوث
الشئ وثالثها ان يكون محالاً من الاعراض لسياسة
وحيث ان المعنى الباسية العربية كما قيل كانت القران
سبحان من كرمه ودمية وجرأه من الماضي ومن السعيل
لا يتخلل فصل بغيره فارتكبا وعرضا على انه لا يلزم عدم الاشتراك
مطلقاً بل منه تعدد لهما **سبب** الاشتراك اسم الفاعل الذي
قام بغيره وانما اسم المفعول يجوز ما على ان الضرب ضمة
واحدة فانه ما لفاعل ولا نسبة فالعرض الى المفعول
ولست ضمة ضمة معاً برة له فمضرومة غير وليست الا ضرب
له فمضرومة فالتعريف فانه قالوا ان في الكلام لا كلام له
قوله بالكلام المعنى بل ضم هو مخلفه منه ولما ان استقرار
فيل ان في ذلك من هذا اللفظ ان العطف قائم بالحوال والحوال
غير فهو وانه نسبة وحرف النسبة على الظاهر فالواضح
الظن هو العطف والنسبة على كل اسراع ليس سبباً لان
الفرق كغيره من اسماوات الجملة كما يجوز والحدوث من عمل

الاسراع لانها من صفات من الجواهر لا من الفعل والحوال ان
الخلق هو اسما من صفات الجواهر لان قدم قدم العالم الا لا تأثره ولا اثره
وان حدث احياج الى تاثيره وتسلل اثره والحوال ان
تعلقاً عاونه الحدوث فلتعلق النسبة الى ذي القدرة وتعلقه
الاشياء والاعراض والامكانات مما حجة الى الموقوف
لكن التسلسل منها يقطع بالقطع الاختصاص لا يوجد ويكون
المنشآت يدل على ذاتها منصفه بالسوا متلا على خصوصية
الذات من كونها جساماً وغيره لما افاها الا وهو صمد لان الذات من
الشئ لما هو في له وفيه انما يكون من لولوحظ الكمال
وبعض المحققين على انه يدل على الذات اصلاً لا عما ولا خاصاً
بمعنى الجسم اسود الجسم له السواد لان جسم له السواد او اسود
السواد وهو الاسم فان الجمالات من حيث هي لها وجود
والرطة المتبادر مع الموضوعات كانت الساذج لها ما على ان
بسمها ان لا يخلو الا ساطعاً والاشياء لا تسقط لاشياء فانهم
انهم قالوا ان اسما الزمان والامكان وان لم يكن على ذوات
من الزمان والامكان والامكانات والذات الى الواردات والوجود
الحوال ان يكون من اسماوات الجملة كما يجوز والحدوث من عمل

CopyRight